الواقعية الاقتصادية القيمية في العراق: هل هي النهج المناسب في المرحلة الراهنة؟

د. سهام يوسف علي

16 اب 2026

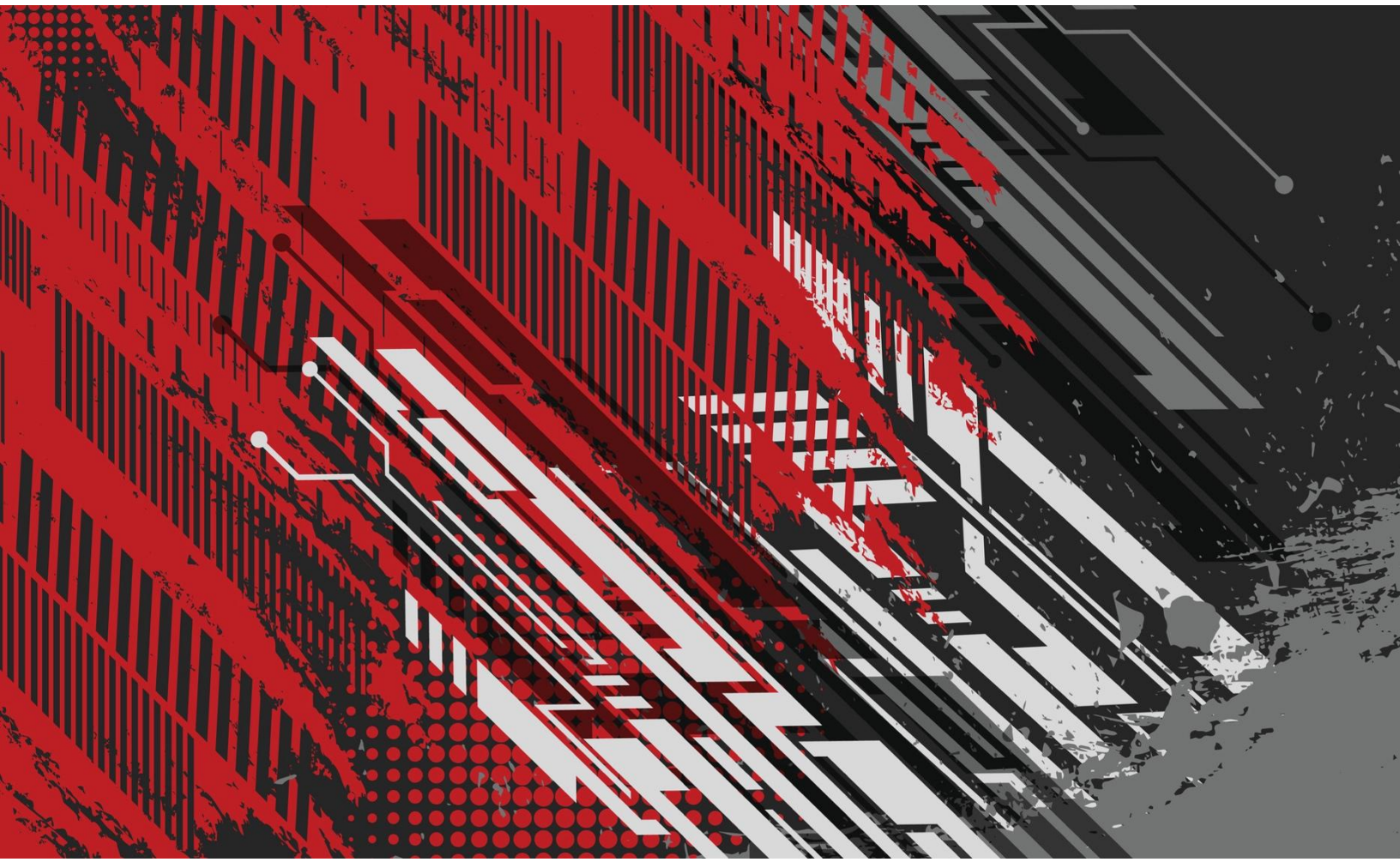

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

الواقعية الاقتصادية القيمية في العراق: هل هي النهج المناسب في المرحلة الراهنة؟

يواجه الاقتصاد العراقي في المرحلة الراهنة ظرفا ماليا استثنائيا لم يعد من الممكن التعامل معه باعتباره مجرد عجز تقليدي في الموازنة أو فجوة مؤقتة بين الإيرادات والنفقات.

فتراجع الصادرات النفطية بسبب اضطراب حركة الملاحة المرتبطة بمضيق هرمز أدى إلى انخفاض حاد في الإيرادات النفطية، في الوقت الذي بقيت فيه النفقات الحاكمة ، وفي مقدمتها الرواتب، قائمة بدرجة عالية من اللزوجة . ووفقا للأرقام المتداولة حاليا، تدور الإيرادات النفطية الشهرية في حدود تقارب 2-2.5 ترليون دينار، في حين تقترب فاتورة الرواتب من 8 ترليونات دينار شهريا، وهذه الأرقام تكشف جوهر المشكلة بصورة أكثر وضوحا من الحديث المجرد عن العجز.

في الظروف الطبيعية تستطيع الدولة أن تناقش زيادة الإنفاق أو خفضه، وتوسيع الاستثمار أو تقليصه، والاقتراض أو عدم الاقتراض، لأن التدفقات المالية تسمح لها بهامش من المفاضلة، ولكن عندما تصبح الإيرادات أقل بكثير من النفقات الحاكمة، فإن مساحة الاختيار تضيق ،وهنا تحديدا تبرز الحاجة إلى الواقعية الاقتصادية القيمية.

والتي هي منهج في التفكير وصنع القرار الاقتصادي ينطلق من الواقع والقيود الفعلية، ثم يستخدم هذه المعرفة لترتيب الأولويات وفقا للكفاءة والعدالة والاستدامة.

فالواقعية الاقتصادية لا تضيف إلى مبدأ الندرة أو تكلفة الفرصة البديلة ،شيئا جديدا، فهما من الأسس التي يقوم عليها التحليل الاقتصادي. وإنما تكمن أهميتها هنا في إدخال القيود الواقعية والمؤسسية التي تحدد مدى قابلية البدائل الاقتصادية للتطبيق، وفي اختبار السياسات في ضوء تلك القيود بدلا من افتراض توافر الموارد والمرونة المالية التي قد لا تكون موجودة في الواقع.

لكن معرفة ما هو ممكن اقتصاديا لا تجيب وحدها عن سؤال، ما الذي ينبغي أن تكون له الأولوية؟ وهنا يأتي البعد القيمي، عندما لا تستطيع الدولة تمويل جميع احتياجاتها بالمستوى نفسه، فإنها مضطرة إلى المفاضلة بين حماية الرواتب، والرعاية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والأمن، والاستثمار، وخدمة الدين، والإنفاق الإداري وغيرها.

وهذه المفاضلة ليست مالية فقط ، بل هي تحدد أيضا من يتحمل تكلفة الأزمة، ومن يحصل على الحماية، ومن تتقدم مصالحه عندما تصبح الموارد شحيحة.

لذلك فالواقعية الاقتصادية القيمية لا تعني تقديم الاعتبارات الاجتماعية على القيود الاقتصادية، كما لا تعني تقديم الانضباط المالي على كل اعتبار اجتماعي.
إنها تعني أن القيود الاقتصادية تحدد مجال الممكن، والتحليل الاقتصادي يقيس تكلفة البدائل ونتائجها، بينما تحدد الأولويات الاجتماعية والسياسية كيفية تخصيص الموارد داخل هذا المجال.

لماذا تكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة للعراق الآن؟ لأن الصدمة الحالية كشفت بوضوح عن اختلال هيكلي في المالية العامة، يتمثل في عدم تماثل مرونة الإيرادات والإنفاق؛ فالإيرادات النفطية يمكن أن تنخفض بسرعة عند تعرض الاقتصاد لصدمة خارجية، بينما تتمتع بعض بنود الإنفاق العام، ولا سيما النفقات الحاكمة، بدرجة مرتفعة من اللزوجة، بما يحد من قدرة المالية العامة على التكيف بالسرعة نفسها. فإذا كانت الدولة تحصل على نحو 2 - 2.5 ترليون دينار من الإيرادات النفطية، بينما تحتاج إلى نحو 8 ترليونات دينار للرواتب وحدها، فإن السؤال لم يعد فقط: من أين نمول العجز؟ بل يصبح: هل يمكن الاستمرار في تمويل جميع الالتزامات القائمة كما لو أن الإيرادات النفطية لم تتغير؟
ومن هنا، تفرض الواقعية الاقتصادية الاعتراف بحجم القيد، بينما يضيف البعد القيمي سؤالا آخر: كيف ينبغي إدارة هذا القيد وتوزيع كلفته بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية ممكنة؟
وتظهر أهمية هذا المنهج بصورة أوضح عند النظر إلى هيكل الإنفاق العام، وما يقتضيه الظرف المالي الراهن من إعادة تقييم لأولوياته. فالدعوات الحالية إلى مراجعة نفقات الرئاسات الثلاث والدرجات العليا، والمنافع والمخصصات، وأعداد حمايات المسؤولين، وحالات ازدواج الرواتب والاستحقاقات، تطرح مسألة تتجاوز حجم الوفر المالي المباشر الذي يمكن أن تحققه هذه الإجراءات.

فمن المؤكد أن الوفورات المتحققة من هذه الإجراءات، حتى لو نفذت بصورة واسعة، لن تكون كافية بمفردها لسد فجوة تمويل الرواتب أو معالجة الاختلال المالي. ولذلك فإن تقييمها لا ينبغي أن يقوم على الوفر المالي وحده، وإنما على موقعها ضمن عملية إعادة ترتيب الإنفاق العام وتوزيع أعباء التصحيح.

وهنا تحديدا تظهر الواقعية الاقتصادية القيمية. فمن الناحية المالية البحتة، قد يكون خفض بعض هذه النفقات محدود الأثر مقارنة بفجوة تمويل الرواتب. ولذلك سيكون من الخطأ تقديمه باعتباره الحل المالي للأزمة. لكن هذا لا يعني أنه غير مهم، فالسياسة المالية لا تقاس فقط بعدد الدنانير التي توفرها، وإنما أيضا بكيفية

توزيع تكلفة التصحيح، فعندما تطلب الدولة من الموظف أو المتقاعد ، تحمل آثار أزمة مالية، بينما تبقى النفقات والامتيازات المرتبطة بمراكز القرار خارج المراجعة، فإن التصحيح يفقد جزءا من عدالته وقبوله الاجتماعي.ومن هنا يمكن أن يكون إجراء ما محدود الأثر المالي لكنه مهم من منظور العدالة المالية والقبول بالإصلاح.

خفض بعض النفقات المرتبطة بالمناصب العليا، ومراجعة الامتيازات غير الضرورية، وإعادة تقييم أعداد الحمايات والمخصصات، والتدقيق في حالات ازدواج الرواتب والاستحقاقات، لا يمكن أن يعالج وحده فجوة تبلغ عدة ترليونات من الدنانير شهريا. غير أن الإصلاح المالي يحتاج إلى قدر من القبول الاجتماعي، وهذا القبول يتأثر بصورة توزيع أعباء التصحيح. فإذا بدأت إجراءات التصحيح من الفئات الأقل قدرة على التأثير، بينما بقيت الامتيازات الأعلى محمية، فقد ترتفع كلفة الإصلاح الاقتصادية والسياسية نتيجة ضعف الثقة والمقاومة الاجتماعية.

في ضوء ذلك، تبدو الواقعية الاقتصادية القيمية نهجا مناسبا، وربما الأنسب في المرحلة الراهنة، للتعامل مع الأزمة المالية العراقية، ليس لأنها تقدم حلا ماليا جاهزا، وإنما لأنها توفر إطارا لاتخاذ القرار في ظل قيود فعلية لا يمكن تجاهلها. فهي لا تنطلق من افتراض إمكانية تمويل جميع الالتزامات القائمة، ولا تدعو في المقابل إلى خفض الإنفاق بصورة عمياء، وإنما تفرض ترتيب الأولويات، وتحديد ما يجب حمايته وما يمكن تخفيضه أو تأجيله، وتوزيع كلفة التصحيح على نحو أكثر عدالة، مع عدم إغفال الاستدامة المالية. لكن صلاحية هذا النهج في إدارة المرحلة الراهنة لا تعني أنه بديل عن الإصلاح الهيكلي. فالواقعية الاقتصادية القيمية يمكن أن تساعد في إدارة الصدمة وتحديد أولويات التصحيح، لكنها لا تستطيع وحدها معالجة جذور الاختلال المتمثلة في اعتماد المالية العامة على النفط، وتضخم فاتورة الأجور، وضعف الإيرادات غير النفطية، ومحدودية القاعدة الإنتاجية.

الكاتب: دكتورة سهام يوسف علي

دكتوراة في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط، وارشو، بولندا. تقيم حالياً في المغرب.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600